



المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

تقرير حول

تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
وأثره على الاقتصاد الوطني

مقدمة لجلسة تبادل وجهات النظر

الدورة (29) للكومسيك

2013/11/21-18

استنبول



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

الاستثمار وأثره على الاقتصاد الوطني

مقدمة

يعتبر الاستثمار من بين العمليات الاقتصادية التي تحظى بأهمية كبيرة كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمثل الاستثمار في المملكة ركيزة اساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، بما ينسجم ومصالح الاردن العليا ويحقق له الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني والاقتصادي المنشود من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الاخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة، وتعزيز القدرة التنافسية الأردنية في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وخفض معدلات الفقر والبطالة .

وتقوم المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الاجنبية من حيث توفير المناخ الاستثماري الجاذب وتقديم المزايا والحوافز والتي من بينها الحوافز الضريبية والجمركية ، بحيث تكون هذه الحوافز أفضل من تلك التي تقدمها الدول المجاورة أو التي تتشابه معها في الظروف الاقتصادية.

وقد إستجابت المملكة للمعطيات الدولية بخطوات متقدمة نحو الإنفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ومواكبة العولمة كان من أهمها توفير مناخ ملائم جاذب للاستثمار من خلال توفير البنية التشريعية المستقرة والمحفزة من أجل تعزيز وتطوير أركان البيئة الاستثمارية ومناخ الاستثمار في المملكة وجعل الأردن مركزاً لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وجذب المستثمرين لاقامة مشروعاتهم في المملكة في سبيل تحقيق الهدف الأسمى للحكومة الا وهو تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق فقد قامت الحكومة خلال الفترة الماضية بمراجعة شاملة للتشريعات والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية وتحديثها لتتماشى مع سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، والشاملة لقوانين المنافسة وحماية الإنتاج الوطني وقوانين الشركات والعمل والملكية الفكرية ووضع التشريعات المحفزة للاستثمار من خلال تشريعات تشجيع الاستثمار وضريبة الدخل وتطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة، وكذلك انشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي أضحت منطقة جاذبة للاستثمار نتيجة للمزايا الاستثمارية الكثيرة التي وفّرت لها. وقد أولت الحكومة اهتماما خاصا بقطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات من خلال ايجاد بيئة استثمارية ملائمة للمشاريع السياحية وتعديل التشريعات المتعلقة بهذا الخصوص اضافة الى تطوير بيئة مناسبة لاقتصاد وطني



المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

يعتمد على تكنولوجيا المعلومات وبما يخدم صناع القرار والمستثمرين ورجال الاعمال وقد حثت الحكومة على استغلال الفرص التي توفرها مبادرة الاردن الوطنية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية .

الاهمية الاقتصادية للاستثمار

يعتبر الاستثمار من بين الموضوعات الاقتصادية التي حظيت بأهتمام كبير نظرا لما له من اثر فعال ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومن المعلوم ان اي زيادة في حجم الاستثمار سوف تؤدي الى زيادة في الدخل والانتاج والاستخدام . ان اهتمام الدول المتقدمة بالاستثمار جاء من خلال قيامها بأصدار القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمار ويبدو ذلك جليا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل الاجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الاموال الى الدول الاخرى ، ذلك الاتجاه الذي يظهر واضحا من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية.

اما في الدول النامية فعلى الرغم من اهمية الاستثمار ودوره الفاعل في تحقيق برامجها التنموية والاجتماعية ، فإنه في ظل قلة راس المال لذي يمثل العقبة الاساسية التي تواجه عملية التنمية، فلم يلقى موضوع الاستثمار الاهتمام الكافي، اذ تتميز معظم الدول النامية على الرغم من قلة راس المال بسوء استخدام الموارد المتاحة وسوء توزيعها بين الاستخدامات المختلفة.

اهداف ودوافع الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بالاستثمار، وبشكل عام الهدف من الاستثمار هو تحقيق النفع العام ، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بتا الدولة مثل إنشاء مستشفى أو جامعة حكومية أو طريق، ويكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق الربح ، كما هو الحال قطاع الخاص. وبصورة عامة ، فان غالبية الدراسات حول الاستثمار تركز على استثمارات القطاع الخاص التي تهدف إلى تحقيق الربح، ومن الطبيعي فان لكل من البلد المضيف للاستثمار وللمستثمر أهداف ودوافع أبرزها :

أهداف ودوافع المستثمر

1. الحصول على المواد الخام من الدولة المستثمر فيها لاستخدامها في الصناعة.
2. الاستفادة من تشريعات وحوافز الاستثمار في البلد المضيف.



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

3. إيجاد أسواق جديدة لمنتجاته.
4. الاستفادة من الميزة النسبية لتوفر الأيدي العاملة وانخفاض أجورها.
5. تحقيق أرباح تفوق أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
6. سهولة منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار بسبب امتلاك المستثمر للتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال.
7. قلة المخاطر إذ انه كلما توزعت الاستثمارات كلما قلت المخاطر

أهداف ودوافع البلد المضيف

1. الاستفادة من التقدم التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وفن الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة.
2. معالجة مشكلة الفقر والبطالة من خلال فرص التشغيل التي تستحدثها مثل تلك المشاريع.
3. زيادة نسبة الصادرات الوطنية وتقليل فجوة الميزان التجاري وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات الوطني.
4. الحد من الاستيراد من خلال زيادة الإنتاج المحلي وخاصة السلع الاستهلاكية.
5. النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى واستحداث أسواق جديد وتحسين معدلات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

العوامل المؤثرة في الاستثمار

من الناحية النظرية هنالك العديد من العوامل توضح طبيعة سلوك الاستثمار الخاص في بلد معين وفيما يلي المتغيرات الأكثر تأثيراً:

1. الاستقرار السياسي : والذي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في حجم تدفق الاستثمارات.
2. الاستقرار الاقتصادي واستقرار التوجهات الاقتصادية للدولة فالمتمثلة في إستراتيجية واضحة المعالم تبين من خلالها دور القطاع الخاص ، ومدى انفتاح الاقتصاد وتفاعله ضمن الأطر الإقليمية والدولية ، أضافه إلى استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية كتلك المتعلقة بأوضاع الميزان التجاري والموازنة العامة ، ومعدل التضخم ، ومعدل البطالة ، وحجم المديونية الخارجية وغيرها والتي تشكل التصور الأوضح حول درجة الاستقرار الاقتصادي .
3. سعر الصرف والذي يؤثر في حجم وهيكل الطلب المحلي والخارجي والعرض المحلي والخارجي من خلال تأثيره على حجم وهيكل الإنفاق الكلي ويرافق انخفاض سعر الصرف عادة ارتفاع في الرقم القياسي العام



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

- لأسعار اثر ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية المستوردة ويتبع ذلك انكماش في الطلب المحلي الذي يعقبه هبوط في حجم المبيعات وانخفاض في حجم الاستثمار.
4. سعر الفائدة والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار.
 5. الناتج المحلي الإجمالي وحجم المبيعات بحيث يؤثر معدل نمو الدخل على الاستثمار من خلال علاقة طردية مباشرة ، فنمو الناتج يعني نمو الطلب الكلي ، وبالتالي نمو حجم المبيعات مما يدفع بالقطاع الخاص نحو الاستثمار.
 6. الاستثمار الحكومي في مجال البنية التحتية والذي يعمل على زيادة حجم الاستثمار الخاص.
 7. الضرائب بحيث يعتمد نوع التأثير على حجم وهيكل هذه الضرائب.
 8. الائتمان المصرفي حيث يؤثر حجم الائتمان المصرفي على حجم الاستثمار الخاص لأن معظم المشاريع الاستثمارية في الدول النامية لم تصل بعد إلى مستوى النمو والنضج الذي يؤهلها لتمويل ذاتها سواء من خلال أرباحها المحتجزة أو من خلال طرحها لأسهم جديدة في السوق المالي .
 9. التضخم ويؤثر على الاستثمار تأثيراً سلباً من خلال تأثيره على توقعات الأسعار النسبية ورفعته لمخاطر الاستثمار .
 10. معدل التبادل التجاري والذي يؤدي انخفاضه إلى ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويؤثر ذلك سلباً على الاستثمار بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ويؤثر كذلك على التوزيع القطاعي للاستثمار.

الاستثمار في الأردن

تعد المبادرات الملكية أجندة وطنية مرشدة وموجهة للمؤسسات الوطنية والإفراد لإطلاق الطاقات والجهود الوطنية لاستثمارها بالشكل الأمثل، وتعكس هذه المبادرات طبيعة دور النظام السياسي الأردني على وضع السياسات والخطط المناسبة لمعالجة هذا الواقع والتعامل معه والانطلاق نحو مستقبل أفضل، و لم تعد المبادرات الملكية مجرد أوراق نظرية، بل وجدت طريقها الى الواقع العملي من خلال ارتباطها بخطط قابلة للتنفيذ وبرامج عمل والمتابعة الحثيثة من جلالة الملك عبد الله الثاني وأخذها الطابع المؤسسي من خلال مأسسة المبادرات على ارض الواقع.

وقد كان الشأن الاقتصادي ضمن سلم أولويات جلالة الملك حفظه الله ورعاه، حيث وضع نصب عينيه تحسين مستوى معيشة المواطن وزيادة مشاركته الاقتصادية من خلال المبادرات الملكية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة،



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

وقد كان ذلك نابعاً من إيمان جلالته بقدرة الإنسان الأردني على التميز في العطاء وهو ما جسده حفظه الله بمقولته " على قدر أهل العزم".

وكنتيجة لتبني الحكومات المتعاقبة للمبادرات الملكية خلال السنوات الماضية وتضمينها في خططها والعمل على وضعها موضع التنفيذ، فقد سجل الأردن إنجازات جيدة في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية ذات احتمالية النمو العالية، مدفوعة جزئياً بعوامل خارجية. كما حقق تقدم ملموس في مجال تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار والتي بدورها ساهمت في تعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب أكبر عدد من المستثمرين.

وبالنظر إلى التركيبة الاقتصادية الحالية والموارد المحدودة المتاحة، فإن إحدى الطرق لبلوغ الأهداف الواردة ضمن المبادرات الملكية هي باستقطاب استثمارات محلية وأجنبية في مجال الصناعة والخدمات التجارية كثيفة العمالة والموجهة لغايات التصدير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأردن يواجه منافسة إقليمية ودولية قوية في مجال جذب الاستثمار.

السياسة الاستثمارية

تهدف السياسة الاستثمارية إلى توفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني محلياً ودولياً لتحقيق الأهداف المرورية والتمثلة في تحسين وتطوير بيئة الأعمال وزيادة تنافسيتها وتوفير فرص عمل جديدة للأردنيين، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى بالشراكة مع القطاع العام، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتمكين الشركات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها، وتطوير القطاع الصناعي والخدمي من خلال:

- تطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار.
- جذب واستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية والمولدة لفرص العمل للأردنيين.
- توجيه الاستثمار والمستثمرين نحو المحافظات من خلال منح الاستثمار في المحافظات مزايا إضافية عما هو مقرر للاستثمار في العاصمة، بما يحقق التنمية في المحافظات وزيادة حصتها من مكاسب التنمية وفرص العمل.
- تلقائية منح الحوافز الاستثمارية للأنشطة الاقتصادية وربط الإعفاءات بسلع وخدمات محددة مع وضع ضوابط واضحة لاختيار السلع والخدمات التي تشملها الإعفاءات، ومن تلك الضوابط اثر شمول تلك السلع



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

- والخدمات بالإعفاءات في تحفيز الاستثمار وتشغيل الأيدي العاملة الأردنية وزيادة القيمة المضافة المحلية وتحقيق متطلبات التنمية والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.
- تسهيل وتسريع إجراءات ترخيص المشاريع وتوخي الشفافية فيما يتعلق بأسس ومتطلبات الترخيص من خلال إنشاء نافذة استثمارية واحدة تضم مفوضين عن كافة الجهات المتعلقة بترخيص المشاريع في المملكة، ومنح المستثمر حق الاعتراض والتظلم في حال رفض الترخيص.
 - تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بهدف تحفيز دور القطاع الخاص ومساهمته في النمو الاقتصادي، من خلال قانون الشراكة مع القطاع الخاص.
 - إيجاد آليات إضافية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المحافظات خارج العاصمة.

أهم مميزات مشروع قانون الاستثمار لسنة 2012

يهدف مشروع القانون بشكل عام إلى ما يلي:

- ← تحسين التنظيم القانوني للبيئة الاستثمارية في المملكة وزيادة الاستثمار المستقطب من خلال تعزيز الحوافز والإعفاءات الممنوحة للاستثمارات.
- ← تبسيط إجراءات إنشاء المشاريع وحصولها على التراخيص اللازمة لمزاولة أعمالها.
- ← توحيد مرجعيات الاستثمار .
- ← جعل الحوافز الاستثمارية تلقائية.

يغطي مشروع القانون كافة مناطق المملكة (باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وإقليم البتراء التنموي)



المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

دور مؤسسة تشجيع الاستثمار

- استقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للأردن
- تسهيل وتبسيط إجراءات ترخيص المشاريع الاستثمارية
- تقديم كافة التسهيلات والحوافز والإعفاءات المقررة بموجب القوانين والأنظمة النافذة
- إصدار بطاقة المستثمر وتأشيرات الزيارة للمستثمرين والإقامات
- متابعة وتسهيل سير العمليات قبل البدء وخلال وبعد عملية التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية
- العمل على استقبال كافة أشكال الشكاوي وتلبية احتياجات المستثمرين
- تحديد المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين والعمل على إيجاد الحلول لها، من خلال مراجعة القوانين والأنظمة وتأثيرها على البيئة الاستثمارية أو اقتراح تعديلات جديدة أو سن قوانين جديدة.

خدمات المؤسسة

عكفت مؤسسة تشجيع الاستثمار على توفير مجموعة من الخدمات المميزة قبل، خلال، وبعد القيام بالإستثمار، حيث أصبحت نافذة مركزية لتلبية جميع الإحتياجات و المتطلبات الإستثمارية.

- توفر المؤسسة معلومات وافية عن الإستثمار، وتعمل على إبراز أكثر الفرص الإستثمارية قابلية للنجاح والنمو في القطاعات الإقتصادية الحيوية، كما توفر المؤسسة دراسات جدوى أولية للمشاريع الواعدة.
- تعمل المؤسسة على التنسيق بين المستثمرين من جهة، و القطاعين العام و الخاص في الأردن من جهة أخرى، مما يمهد الطريق أمام شراكات محتملة.
- خدمة المكان الواحدة النافذة الإستثمارية، تقديم خدمة تسجيل وترخيص المشروع في مكان واحد، والتي عملت المؤسسة على دعمها وتوفير كافة عناصر النجاح لها مما انعكس على اختصار المدة الزمنية لعمليات التسجيل والترخيص والحصول على الموافقات اللازمة من بعض الوزارات أو الدوائر الحكومية. وفي فترة لا تتعدى الأربعة عشر يوماً.
- مديرية المتابعة يستمر دور المؤسسة ما بعد الإستثمار حيث يتم العمل على تطوير البيئة الإستثمارية و ذلك للمحافظة على رضا المستثمر.



المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

- مديرية دعم السياسات والتي تهدف الى تحديد التحديات التي تجابه القطاع الخاص و العمل على إزالتها أو التحديد من آثارها من خلال التدخل عند صانعي السياسات.

أهمية جذب الإستثمار للأردن:

- الاستثمار يركز على تأمين الاحتياجات الرئيسية للمملكة والتي تضمن توفير فرص العمل للأردنيين وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق الحد الأدنى المقبول من المستوى المعيشي للمواطن.
- الاستثمار المحلي والأجنبي يشكل إحدى المحاور الرئيسية في عمليات الإصلاح الاقتصادي

الامتيازات والحوافز الحالية

الإعفاء من الرسوم الجمركية:

- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب بشرط أن تكون مستوردة لاستخدامات المشروع بشكل حيوي، وتشمل هذه الموجودات: الآلات والمعدات والمواد المستخدمة لتأسيس المشروع، بما في ذلك أثاث ومعدات الفنادق والمستشفيات.
- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.
- تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع وتطويره أو تحديثه من الرسوم والضرائب، إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها، الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد، مره كل سبع سنوات على الأقل.
- تعفى اللجنة من الرسوم والضرائب من الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة والمستوردة لحساب المشروع، إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ، او عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل .

القطاعات ذات الأولوية

إن الإستثمارات ذات القيمة المضافة العالية هي الإستثمارات التي تؤثر إيجاباً على النمو الإقتصادي من خلال تعزيز وتدعيم القطاعات الإقتصادية المختلفة والتي بدورها تؤدي الى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل للأردنيين.



المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

تستهدف مؤسسة تشجيع الإستثمار القطاعات التي تلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الإقتصادية مثل : قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات و خدمات التعاقد الخارجي، قطاع الصناعات الدوائية والتجارب السريرية ، قطاع الرعاية الصحية ، قطاع السياحة ، و قطاع الطاقة والطاقة المتجددة بالإضافة الى قطاعات أخرى.

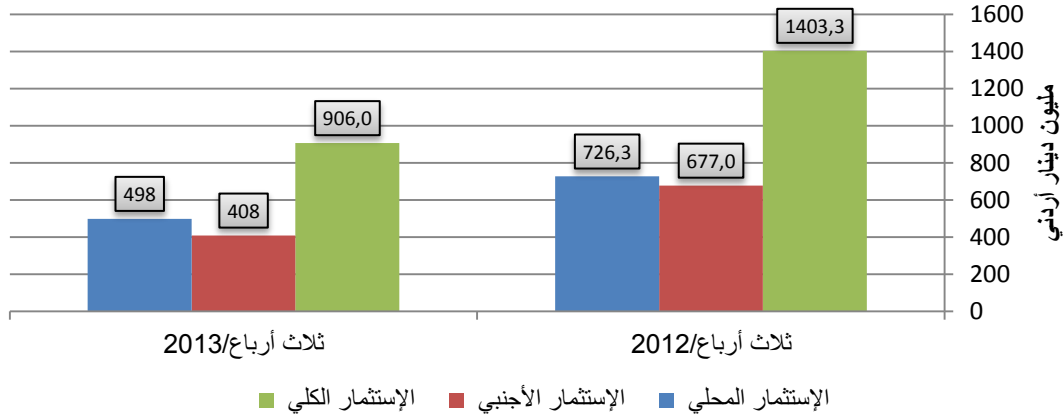
- قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات و خدمات التعاقد الخارجي : يعتبر أحد القطاعات المتطورة والأسرع نمواً في الإقتصاد الوطني وكغيره من القطاعات الخدمية إذ يوفر فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية . يتميز الأردن في خدمات التعاقد الخارجي وذلك لتوفر البيئة الإستثمارية الآمنة والمحفزة بالإضافة الى القوى العاملة المؤهلة والبنية التحتية المؤهلة، إحدى ميزات هذا القطاع إمكانية توظيف الخريجين الجدد من الجامعات والكليات.
- الصناعات الدوائية والتجارب السريرية : يعتبر الأردن مركزاً إقليمياً منافساً سعرياً للتصنيع و البيع حيث يتيح للمستثمرين إمكانية الوصول إلى سوق الرعاية الصحية و المنتجات الدوائية الإقليمي بالإضافة الى الإلتزام بحقوق الملكية الفكرية. أما فيما يخص التجارب السريرية فيتميز الأردن بوجود البيئة التشريعية والقوانين المناسبة لممارسة هذه التجارب.
- الرعاية الصحية : تميز القطاع الصحي في الأردن عبر العقود الماضية بتقديم خدمات صحية ذات جودة وكفاءة عاليتين بالإضافة الى الخبرات الطبية المؤهلة والمنافسة التي جعلت من الأردن مركزاً طبياً إقليمياً متميزاً لرعاية الدول العربية وبعض الدول الأجنبية.
- السياحة : يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات التنموية والذي يساهم بنحو 14 % من الناتج المحلي الاجمالي . يوفر هذا القطاع العديد من فرص العمل كونه قطاع خدمي بالإضافة الى وجود العديد من المناطق السياحية الجاذبة للإستثمار فيها .
- الطاقة والطاقة المتجددة : يمتلك الأردن مصادر غير مستغلة مثل الصخر الزيتي والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتي تمكن الأردن من توليد الطاقة ، والذي يمكن الأردن من ان يصبح مركز إقليمياً في مجال صناعات الطاقة .



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

حجم الإستثمارات المتقدمة للإستفادة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2013 مقارنة بعام 2012 لنفس الفترة



- بلغ المجموع الكلي للاستثمارات التي تقدمت للإستفادة من قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 وقانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003 خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2013 906 مليون دينار أردني، مقارنة بعام 2012 والبالغ 1403.3 مليون دينار أردني .
- حيث بلغت الاستثمارات المحلية منها 498 مليون دينار ، مشكلة ما نسبته 55% من حجم الاستثمارات الكلية لفترة الثلاث أرباع الأولى من عام 2013 مقارنة بحجم استثمارات محلية 726.3 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2012 ،
- فيما بلغت الاستثمارات الأجنبية ما قيمته 409 مليون دينار ، مشكلة ما نسبته 45% من حجم الاستثمارات الكلية للفترة الثلاث أرباع الأولى من عام 2013 مقارنة بحجم استثمارات محلية 677 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2012.
- هذا وقد تركزت الاستثمارات في قطاعات الصناعة والفنادق والمستشفيات وينسب بلغت حوالي 76% ، 10.5% ، 4% على التوالي من حجم الاستثمارات الكلية .
- توزعت المشاريع الاستثمارية التي تقدمت للإستفادة من القانون كانت في قطاعات تصنف من ضمن القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمولدة للدخل والعمالة بدليل انها ستولد ما يقارب 12000 فرصة عمل فور الانتهاء من تنفيذها على ارض الواقع بحسب القائمين على تلك المشاريع.

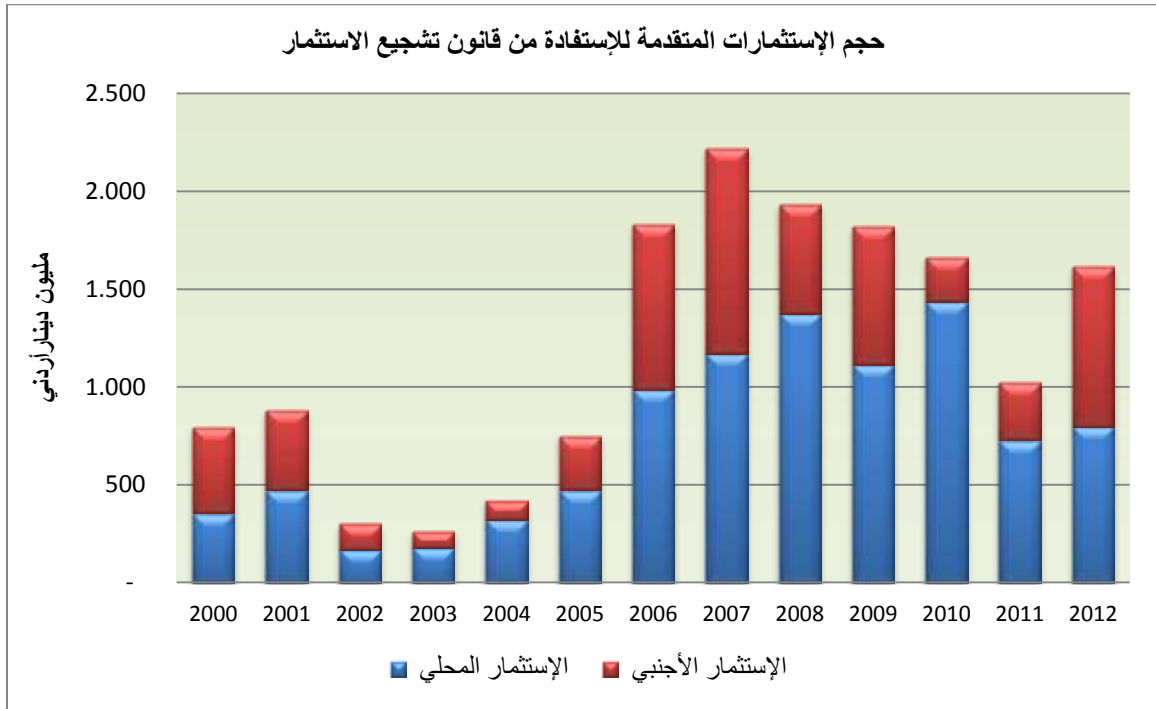


المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار (2000 – 2012)

بلغ حجم الإستثمارات المتقدمة للاستفادة من قانون تشجيع الإستثمار لعام 2012 حوالي (1.6 مليار دينار أردني) ، حيث شكلت الإستثمارات المحلية من الحجم الكلي للإستثمارات ما نسبته 49 بالمائة لتبلغ 797 مليون دينار في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية حوالي 818 مليون مشكلة ما نسبته 51 بالمائة



خط المؤسسة لترويج فرص الإستثمار 2013- 2014

- تعتمد مؤسسة تشجيع الإستثمار خلال العام الحالي 2013 - 2014 منهجية الترويج المستهدف في عملها و الذي تركز على جذب شركات محددة في القطاعات ذات الأولوية
- بالإضافة الى الاعتماد على الدراسات الإستراتيجية القطاعية من خلال تحديد أهم الشركات العاملة في كل قطاع ، وجمع إحصاءات الأسواق المحلية والعالمية ، و تحديد أحدث الاتجاهات والفرص المتاحة. النتيجة هي خطة ترويجية محكمة تستهدف شركات محددة وفقا لإحتمالية إستثمارها في الأردن.



المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين --- مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية

-
- تطبيق نظام إدارة علاقات العملاء والذي يهدف الى تنظيم إجراءات جذب الاستثمار والمحافظة على جميع المعلومات ذات الصلة بالمستثمرين وتسهيل عملية جمع البيانات وتحليلها.